

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التشارك الميزانياتي مقارنة بدعم مفهوم الديمقراطية التشاركية

Participation in the budget is an approach that supports the concept of participatory democracy

تناح أحمد*

أستاذ متعاقد بجامعة الجلقة، (الجزائر)، ahmedtenah17@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/01	تاريخ القبول: 2022/10/15	تاريخ ارسال المقال: 2022/09/10
-------------------------	--------------------------	--------------------------------

* المؤلف المرسل

الملخص:

تشتمل هاته الدراسة المفاهيمية حول موضوع من المواضيع ذات الصلة بالنظام الديمقراطي ومتطلباته، اذ تمت معالجة مفهوم الديمقراطية التشاركية في شقها المالي و الميزانياتي بإعتبار أن هذا التشارك الديمقراطي يتطلب إشتغال العديد من الجوانب السياسية والاجتماعية وحتى المالية، هاته الأخيرة لا يمكن إغفالها كونها عصب النظام الديمقراطي، وعلى هذا الأساس تم إعتداد مصطلح الميزانية التشاركية كآلية يمكن بواسطتها بعث سياسة مالية رشيدة وجدية وجيدة يتطلب تفعيلها التطرق الى الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية والمتجسدة أساسا في المواطن والمجتمع المدني وكذا القطاع الخاص .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية ؛ الميزانية التشاركية ؛ المواطن ؛ المجتمع المدني والقطاع الخاص

Abstract :

This conceptual study includes a topic related to the democratic system and its requirements, as the concept of participatory democracy has been addressed in its financial and budgetary aspect, considering that this democratic participation requires the inclusion of many political, social and even financial aspects, the latter cannot be overlooked as it is the backbone of the democratic system. On this basis, the term participatory budget has been adopted as a mechanism by which a rational, serious and good fiscal policy can be sent. Its activation requires addressing the basic actors of participatory democracy embodied mainly in the citizen and civil society as well as the private sector.

Keywords: participatory democracy; participatory budgeting; citizen ; Civil society and the private sector

مقدمة:

دائما ما يشغل مفهوم الديمقراطية اهتمام الباحثين والفقهاء الدستوريين، كون أن النظام الديمقراطي منذ العهد اليوناني وروماني يتطور ويتدرج في أطاريح عديدة ابتداء من الشكل الديمقراطي المباشر كصورة أولية تضمنت فيها مقتضيات حكم الشعب المباشر دون الحاجة لهمزة وصل بينه وبين الحاكم ودون الخوض في مفاهيم الوساطة أو الوكالة أو التمثيل أو النيابة، ومع مرور حقب زمنية لم أسس الديمقراطية المباشرة قومة ولا متماسكة في مسلماتها بل شهدت تغيرا مرحليا طرحت نظامها وفق مقتضيات المفاهيم السالفة الذكر (الوكالة والتمثيل والنيابة) فانبثقت عنها الديمقراطية شبه المباشرة و غير المباشرة والتداولية والجوارية وصولا إلى الديمقراطية التشاركية والتي تعد أرقى صورة للنظام الديمقراطي الحالي والتي نتج عنها التشاركية السياسية والإدارية وكذا المالية أو الميزانياتية والتي اعتبرت كآلية فعالة في تكريس لأسس الديمقراطية التشاركية وهذا وفق المعايير والمتطلبات التي يعمل على إنجاحها فواعل الديمقراطية التشاركية والمتمثلة في كل من المواطن والمجتمع المدني وكذا القطاع الخاص.

وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل التالي:

– كيف يمكن للتشارك الميزانياتي عبر فواعل المواطن والمجتمع المدني وكذا القطاع الخاص أن يدعم

مفهوم النظام الديمقراطي التشاركي ؟

لقد تم وضع الخطة التالية لمعالجة هذا الإشكال:

المبحث الأول: التشارك الميزانياتي وفق متطلبات الديمقراطية التشاركية

المطلب الأول: التشارك المالي أساس للتشارك الديمقراطي

المطلب الثاني: إضفاء متطلبات الديمقراطية التشاركية على المجال الميزانياتي

المبحث الثاني: دور فواعل الديمقراطية التشاركية في المجال الميزانياتي

المطلب الأول: إشراك المواطن في العمليات الميزانياتية

المطلب الثاني: مكانة المجتمع المدني والقطاع الخاص الميزانياتية

خاتمة:

المبحث الأول: التشارك الميزانياتي وفق متطلبات الديمقراطية التشاركية

إن المتفحص في أسس النظام الديمقراطي يرى بان الأسلوب الديمقراطي الجديد قد وصل إلى مرحلة يستطيع بها الشعب أن يشارك في إدارة و تسيير وكذا صنع القرارات والشؤون الهامة، حيث انه وصل به الأمر أن يشارك في المجال الميزانياتي، وهو ما يعبر عنها بمصطلح الميزانية التشاركية التي مقارنة جديدة تدعم بها الديمقراطية التشاركية ومتطلباتها.

المطلب الأول: التشارك المالي أساس للتشارك الديمقراطي

يفرض مبدأ المشاركة في النظام الديمقراطي مكانته في إدارة الأسلوب الجديد للديمقراطية (الديمقراطية التشاركية) وهذا في العديد من المجالات منها السياسية والاجتماعية، وكذا المجال الميزانياتي (الميزانية التشاركية) الذي يعد الأكثر ارتباطا وتأثيرا على المواطن والمجتمع معا.

الفرع الأول: الديمقراطية التشاركية مدخل عام

إن الممارسة الديمقراطية الكلاسيكية التي لم تعد توفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية، سواء محليا أو برلمانيا كانت سببا في زيادة الانتقادات الموجهة للنظام البرلماني الديمقراطي (النيابي) مما استدعى بالضرورة أخذ وإعتماد نموذج جديد يعمل على تدارك ذلك، هذا النموذج تمثل في الديمقراطية التشاركية التي تعتبر أسلوب جديد للنظام الديمقراطي تم اعتماده رغم قدم جذوره القائمة على مبدأ المشاركة، كونها تعبر من خلال هذا المبدأ عن قدرة الجهات الفاعلة على إدارة وتسيير وكذا اتخاذ أو صناعة القرارات، ولقد كان ظهورها الأول في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا على مستوى الميادين الاقتصادية والصناعية وذلك بعد أن قررت بعض الشركات الكبرى إشراك فئة من العمال والموظفين المرؤوسين في التعبير عن آرائهم حول سير وإنتاج عمل هاته المؤسسات، وبالتالي أبانت هاته التجربة عن نتائج مفيدة تم اتخاذها من قبل الجهات الحكومية الرسمية، خاصة على المستوى المحلي أين تم إشراك المواطنين في الشؤون العامة واتخذوا قرارات ترضي قناعاتهم وحرصوا على متابعتها ومراقبتها وتنفيذها من قبل الجهات الرسمية المنتخبة¹.

إن حرية المشاركين في التحديد الجماعي لمؤسساتهم وممارساتهم تمنع وجود تعريف مفصل دقيق للديمقراطية التشاركية. في الأدبيات، يتم تعريفها على نطاق واسع في مقابل المفهوم النخبوي للديمقراطية الذي يمثله تعريف شومبيتر كنقطة انطلاق للإشارة إلى الطبيعة العامة للديمقراطية التشاركية، يمكن للمرء أن يبدأ بالمعايير التي اقترحها دال للنظر في أن تكون عملية صنع القرار ديمقراطية والمتمثل في:

- المشاركة الفعالة: يتمتع جميع المواطنين بفرص متساوية للتعبير عن مشاركتهم.
- المساواة في التصويت في المرحلة الحاسمة: يتم احتساب الأصوات بنفس الوزن في مرحلة القرار الجماعي.
- الفهم المستنير: يجب أن يحصل كل مواطن على فرصة متكافئة للتعرف على قضية ستحسم في العملية الديمقراطية.

➤ التحكم في الأجندة: يجب أن يتحكم المواطنون في معالجة القضايا التي يقرها الديمقراطيون

➤ إدراج البالغين: يجب أن تشمل العروض التوضيحية جميع المواطنين البالغين.²

تؤكد الديمقراطية التشاركية على مشاركة الفئات الضعيفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في المجتمع ، ومساواتهم في عملية صنع القرار مع المجتمع .النخب .عندما لا يحدث هذا، يتم إعادة إنتاج التفاوتات الموجودة .هذه المشاركة تتجاوز المساواة الرسمية في التصويت في المرحلة النهائية من اتخاذ القرار، وتشمل على وجه الخصوص أن المواطنين العاديين أو ممثلهم لهم دور مركزي في تحديد جدول الأعمال .وبمجرد حدوث ذلك، تصبح الأسئلة التي تتم مناقشتها والبت فيها تلك الأسئلة المرتبطة مباشرة بمشاكل القطاعات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض ذات الأغلبية³.

الفرع الثاني: أصول وتجارب الميزانية التشاركية

تعد الموازنة التشاركية (PB) في جوهرها شكلاً جديداً من أشكال صنع القرار الذي يشرك المواطنين بنشاط في تحديد أولويات الإنفاق على الموارد العامة. كما يوضح **أوبراتان دي سوزا** ، أن الميزانية القائمة على المشاركة تمثل في تقرير السكان تخصيص كل أو جزء من الموارد العامة المتاحة ، أو يشاركون في صنع القرار المتعلق بهذا التخصيص. إلى جانب هذا التعريف العام، تمتد تجارب الميزانيات القائمة على المشاركة في نطاق واسع: من المشاركات الرمزية ذات التأثير البسيط إلى مشاركات تقوم على التغيير الهيكلي في أنظمة حوكمة المدن من خلال إعادة تشكيل المسؤوليات عبر الجهات الفاعلة والمؤسسات العامة مما يؤدي إلى نتائج قابلة للقياس تقوم على تحسين نوعية حياة مواطنيها.⁴

يمكن اعتبار الميزانية التشاركية (PB) واحدة من أكثر الابتكارات الواعدة، حيث وصفتها صحيفة نيويورك تايمز بأنها "**المدنية الثورية في العمل**"، وبالتالي تعمل الموازنة التشاركية على تمكين المواطنين من تحديد احتياجات المجتمع، والعمل مع المسؤولين المنتخبين لصياغة مقترحات الميزانية، والتصويت على مكان وكيفية إنفاق الأموال العامة.

وفي هذا الصدد فإن الأمر لا يتعلق فقط بصنع مواطنين أفضل أو تغيير السياسات بل هو متعلق بخلق الهياكل والظروف التي تجعل الممارسة الفعالة للمواطنة الديمقراطية ممكنة، وهو أمر مهياً بشكل فريد للقيام به⁵.

تحدث الموازنة التشاركية في المدن من جميع الأحجام: من المدن الكبرى والعواصم إلى البلديات ؛ كما يتم تطويرها على مستوى القرية. ولم تبقى محصورة في الأصل على مستوى البلديات، ومن أمثلة الميزانيات القائمة على المشاركة على المستوى فوق البلدي أو تضمنت ريو غراندي دو سول (البرازيل) ، وملقة (إسبانيا) ، ومنطقة لاتسيو (إيطاليا) ومنطقة بواتو شارانت (فرنسا).⁶

ترجع المبادرة الفريدة للميزانية التشاركية بدأت في عام 1989 في بورتو أليغري بالبرازيل، من قبل اليساري Partido dos Trabalhadores من حزب العمال حيث قدمت الميزانية التشاركية للبلد وسيلة لإعادة تصور الدولة: ستساعد على إبعاد الدولة عن مرتبة الصدارة من خلال إظهار أنها يمكن أن تكون فعالة، وقابلة لإعادة التوزيع، وشفافة.

ولقد حدد حزب العمال في حملته الأصلية للموازنة التشاركية، مبادئه التوجيهية الأساسية الأربعة:

- المشاركة المباشرة للمواطنين في عمليات صنع القرار الحكومية والرقابة،
- ردع الفساد من خلال الشفافية الإدارية والمالية؛
- تحسينات في البنية التحتية والخدمات الحضرية، ولا سيما مساعدة المعوزين؛
- وثقافة سياسية متجددة يعمل فيها المواطنون كوكلاء ديمقراطيين.

تُظهر الأبحاث الحديثة بشكل مقنع أنه في السنوات العشرين الماضية، عززت الميزانية القائمة على المشاركة جودة الديمقراطية في البرازيل، وتحسين الحكم وتمكين المواطنين، حيث تشتمل النتائج الإيجابية الأخرى المرتبطة باستخدامات محددة للموازنة في البرازيل زيادة الإنفاق البلدي على الصرف الصحي والصحة، وزيادة أعداد منظمات المجتمع المدني، وانخفاض معدلات وفيات الرضع.⁷

لقد كانت الميزانية التشاركية في بورتو أليغري تتم مرة واحدة سنويا بدءا من قبل مجموعة من الجمعيات المجاورة الموجودة على مستوى المدينة، حيث تحدد أولويات الإنفاق والتصويت على المطلوب تنفيذها، من طرف السكان ومفوضوا الميزانية التشاركية وهنا يمكن ان نشير أن مدينة بورتو أليغري كانت تخصص 200 مليون دولار سنويا على الإنشاءات والخدمات مع شرط خضوع الأموال المخصصة للموازنة التشاركية مع عمدة المدينة وصرفها في مجالات النقل والصحة والتعليم والرياضة وكذا التنمية الاقتصادية.

لقد جنت هاته التجربة ثمارها كونها ساهمت في توسيع نطاق مشاركة المواطنين في مختلف المقاطعات والأحياء التي هي بمحاذاة المدينة، مما أدى بالبنك الدولي الاشادة بالتجربة واقتراح في إحدى الدراسات ان الميزانية التشاركية لها دور ايجابي في تحسين المرافق العامة بصفة مباشرة في مدينة بورتو أليغري البرازيلية.

لقد ساهمت تجربة بورتو أليغري في إحداث مفهوم جديد للميزانية التشاركية حيث نتج عنها:

- إعادة بناء الثقة بين السلطة والمجتمع.
- إتاحة الفرصة للمواطنين لتعزيز قدراتهم وترقية مداركهم الاجتماعية والسياسية وذلك بالانخراط داخل الفضاءات العامة.

➤ الإسهام في حل المشاكل التنموية.

➤ تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية بين المواطنين.⁸

المطلب الثاني: إضفاء متطلبات الديمقراطية التشاركية على المجال الميزانياتي

يرتبط نجاح عمليات المشاركة في الميزانية بأبرز مقومات النظام الديمقراطي ودعائم الحوكمة الجيدة المكرسة في الديمقراطية التشاركية.

الفرع الأول: دور مقومات النظام الديمقراطي في التشارك المالي

يجب تتمتع الميزانية التشاركية بالمشروعية كونها الضامن للصالح العام، حيث ترجع لها الصلاحية في اتخاذ القرارات بدءاً بالتعبير عن الإرادة السياسية لتبني مقارنة الميزانية التشاركية، إلى تحديد الحصة المالية ووضع الآلية التشاركية، كما أن التأكد من أعمال المسؤولين عن الوظائف العامة بأنها تتفق مع قيم العدالة والمساواة، يكون من خلال تمكين فواعل الديمقراطية التشاركية من مراقبة ومساءلة المنتخبين والموظفين العموميين و تحميل المسؤولين عموماً المسؤولية في تسيير الشأن العام، سواء كانت هاته المسؤولية سياسية أمام الرأي العام، أو مسؤولية الإدارية والمالية أما الهيئات الرقابية والقضائية وغيرها من أجهزة الفحص والتدقيق وذلك عبر الآليات المناسبة لذلك. ومن بين الآليات الفعالة التي تحرص على تحقيق حكمة جيدة وسوية تفعيل إجراءات مكافحة الفساد الإداري بشكل عام والفساد المالي بصورة خاصة عبر تخفيف وتسهيل إجراءات التعامل مع المرافق الإدارية، وكذا إزالة العراقيل والعوائق، وكذا الابتعاد عن البيروقراطية ومحاربة مظاهر الفساد ومواجهة المفسدين وهذا المؤشر من مقاييس المرتبطة بثقافة السلوك الأخلاقي ويندرج ضمن هذا الجانب احترام المواعيد والانضباط الإداري وروح المثابرة والأخلاق المهنية.⁹

لا يمكن أن تبنى أسس التشارك الميزانياتي وفق مقتضيات الديمقراطية التشاركية إلا بمراعاة أبرز مبدأ في النظام الديمقراطي والمتمثل في المساواة وعدم التمييز و التفريق بين فئة وأخرى لتفادي التهميش والإقصاء كون أن كل المواطنين سواسية لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

الفرع الثاني: دور دعائم الحوكمة الجيدة في إرساء تشارك ميزاياتي فعال

تتطلب الحوكمة الجيدة اعتماد الشفافية كمبدأ هام في الميزانية المحلية والذي يركز في الأساس على احترام الحق في الحصول على المعلومة وتقاسم المعطيات بشكل كامل وانتقالها الحر والمنظم في كنف الوضوح التام ودون وجود أي حواجز تعيق مسعاها، وفي ذات الصدد يتطلب الانخراط في الميزانية التشاركية، بغية تأمين حق المواطن في المعلومة من خلال الولوج إلى شبكات الويب وتفعيل الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة، من خلال

انتشار العرائض الالكترونية، واعتماد آلية التصويت الالكتروني عن بعد، مما يشجع الإقبال الكثيف للمشاركين لتحقيق أهدافهم من التغيير الطموح.

إضافة لمقتضيات الديمقراطية التشاركية التي ذكرت سالفاً تتطلب الميزانية التشاركية كذلك مراعاة:

➤ توفير إستراتيجية رؤية واضحة بواسطة الربط بين المسؤولية والقيادة والتخطيط والفعالية من جهة والمتغيرات المحلية والدولية، الحالية والمستقبلية من جهة ثانية.

➤ توضيح الغاية في الميزانية التشاركية.

➤ العمل على استمرارية الميزانية التشاركية: لا يمكن اقتصار مقارنة الميزانية التشاركية على مدة زمنية محدودة، بل يجب أن تتسم أشغالها الاستمرارية بشكل سنوي منتظم، بمعنى أنها لا تحمل التوقف والانقطاع، حتى لا تفقد صفتها كآلية ديمقراطية مباشرة.¹⁰

المبحث الثاني: دور فواعل الديمقراطية التشاركية في المجال الميزانياتي

لا يمكن أن تقوم عمليات التشارك المالي دون الإعتماد على الفواعل التي تضفي مساهمة كبيرة في ذلك، حيث يعتبر المواطن الفاعل والمخاطب الرئيسي بالقرارات التي تصدر عن الجهات الرسمية خاصة في تعلق الأمر بالقرار المالي وعليه يمكن للمواطن المشاركة في صنع هذا القرار من الآراء التي يراها مناسبة لمتطلباته وإحتياجاته، كما يعد كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص من أبرز الفاعلين في هذا الشأن.

المطلب الأول: إشراك المواطن في العمليات الميزانياتية

يرتبط المواطن كفاعل أساسي بالجانب الميزانياتي الذي يخص منطقة تواجده ويمكن أن تكون مشاركته فعالة إذا ما تحقق مقتضيات ذلك.

الفرع الأول: المواطنة والبعد التشاركي المالي

لقد ساهمت الديمقراطية الأثينية في تحديد فكرة المواطنة وشروط إكتسابها وممارستها عبر ترجمتها للمركزات المؤسسة لهذه الجماعة والمتمثلة في الديمقراطية المباشرة والتي تمنح لجماعة من المواطنين التمتع بحق المشاركة في مجلس الشعب والتعبير عن رأيه.¹¹

وعلى هذا الأساس فقد قامت منظمة مشروع الموازنة التشاركية عند تعريفها للميزانية التشاركية بإدراج المواطن كفاعل أساسي في صنع القرار المالي للدولة أو المحلي،¹² يؤكد على أهمية الدور المنوط للمواطن في العمليات الميزانياتية.

تقوم برامج الميزانية التشاركية كونها مدارس للمواطنة على تمكين المواطنين من فهم الحقوق و الواجبات المتعلقة بهم وبالتالي يتعلم المواطنون التفاوض مع حكومتهم حول توزيع الموارد النادرة وأولويات السياسات العامة. إن لمشاركة المواطن للميزانية علاقة بنوعية الخدمات المقدمة حيث أنه يختار المشروع أو البرنامج بصفة مباشرة بواسطة المشاركة في الخطط الفنية لهذه البرامج وبالتالي يساهم في توفير الخدمات والحاجيات بالشكل المختار سالفًا مما ينجر عنه تحسين جودة خدمات.¹³

الفرع الثاني: جدلية مشاركة المواطن في صنع القرار المالي

تتمثل إحدى الميزات المبتكرة في الميزانية التشاركية في الطريقة التي يشارك بها ممثلين من الإدارات العامة الخارجية، وقد تم بالفعل إجراء دراسات حول تصورات مشاركة المواطنين في الموازنة. حيث يوضح فرانكلين أن المسؤولين المنتخبين يفضلون عمليات إعداد الميزانية التي تعزز التفاعل الوثيق مع المواطنين.¹⁴ ويؤكد Liao و Schachter على أهمية التصورات الإيجابية من قبل المسؤولين عن مدخلات الجمهور مع الإشارة إلى أن المهارات المهنية الكافية لإدارة العملية مطلوبة، حيث قام Zhang و Liao بتحليل تأثير رؤساء البلديات في اتخاذ القرار بشأن تبني الموازنات القائمة على المشاركة، وجدوا أن رؤساء البلديات يميلون إلى دعم الموازنات القائمة على المشاركة كغاية في حد ذاتها. ويجد كل من Barbera و Sicilia و Steccolini أن معظم المواطنين يتخذون وجهة نظر إيجابية عندما يشاركون شخصيًا كمخططين مشاركين أو مصممين مشاركين.

لكن لاحظ Ganuza و Nez و Morales أن جمعيات المواطنين تلعب دورًا أكثر أهمية في عمليات صنع القرار من الأفراد بسبب قدرتهم على التوسط بين المصالح المختلفة حيث تثير استنتاجاتهم مشكلة كيفية تحقيق التمثيل العادل لجميع فئات المواطنين. كما يجادل باتمان بأن الجهد المطلوب لتحقيق توافق في الآراء مع مشاركة المواطنين يجب أن يكون متوازنًا مع فوائد تطوير الأفكار المشتركة، حيث أن جوهر الميزانية العامة موجود في التعاون بين الإداريين العامين والمواطنين وقد يختلف وفقًا للظروف.

لقد صاغ كل من موبنهيان ، باربرا وستيكوليني مخططًا من ثلاث فئات واسعة للموازنة القائمة على المشاركة بناءً على درجة مشاركة المواطنين:

- المشاركة الزائفة: تتحكم الحكومة المحلية في العملية برمتها وتتخذ القرارات النهائية، على الرغم من تشجيع المواطنين على طرح أفكارهم، إلا أن مشاركتهم رمزية في الأساس.
- المشاركة الجزئية: يمكن للمواطنين التعبير عن أفكارهم وتفضيلاتهم ولكن تأثيرهم محدود.
- المشاركة الكاملة: يمكن أن يكون للمواطنين تأثير حاسم يعاقب عليه المسؤولون العموميون.

وفي الأخير نرى أن مهما اختلفت درجات مشاركة المواطنين، لأن المكون الأساسي هو رغبة المواطنين في استثمار وقتهم وكفاءاتهم في إعداد المقترحات¹⁵ وبالتالي يمكن أن تنتهي هنا الجدلية القائمة قطعياً حول مدى تأثير المشاركة المواطنة في صناعة القرار المالي.

المطلب الثاني: مكانة المجتمع المدني والقطاع الخاص الميزانياتية

يتعزز التشارك الميزانياتي إذا ما تم إشراك بصورة فعلية كل من فواعل المجتمع المدني بكل أطيافه وكذا مبادرات القطاع الخاص وفق المتطلبات الحقيقية في منطقة تواجد كل منهما.

الفرع الأول: المجتمع المدني والدور الميزانياتي

أولاً: ضرورة التشارك المجتمعي في العمليات الميزانياتية

بالنظر إلى أن المجتمع المدني يمثل حسب الفقيه ألكسيس دي توكفيل جميع الجمعيات التطوعية والشبكات الاجتماعية التي تشكل "رأس المال الاجتماعي" للمجتمع¹⁶، وبالتالي فإنه يلعب بشكل متزامن مجموعة متنوعة من الأدوار في تعزيز ودعم ومشاركة وتقييم المناهج التشاركية في صنع القرار المتعلق بالميزانية، فمن المهم بشكل خاص ضمان بقاء المجتمع المدني مستقلاً في أداء وظائفه المتنوعة، لهذا السبب، يعد الفضاء المدني والبيئة التي تحمي الحريات المدنية شرطاً مسبقاً أساسياً لعملية تشاركية ناجحة.

حيث تتمثل مسؤولية المجتمع المدني في ضمان أن المواطنين، دون استثناء، يمكنهم المشاركة بشكل هادف في القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد العامة، عند القيام بذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يكون بمثابة حصن ضد عدم الثقة العامة وفك الارتباط الذي غالباً ما يحبط المشاركة الفعالة في عمليات الميزانية، من خلال بناء ثقة المواطن في العمل الجماعي، لن يتم تمكين المجتمع المدني فقط لتشجيع مشاركة عامة أكبر في عمليات الميزانية، ولكن أيضاً للدعوة ودعم إزالة الحواجز المؤسسية والقانونية والتشغيلية التي تمنع المشاركة.¹⁷

وعند الوقوف إلى رؤية أنطونيو جرامشي للمجتمع المدني والمقتصرة على أنها تلك الجمعيات التي تقف بين الهيكل الاقتصادي والدولة والمشتعلة في أرباب العمل والنقابات العمالية، وكذا الأحزاب السياسية والجمعيات الترفيهية والمؤسسات الثقافية غير الحكومية¹⁸، يتطلب أن يكون أصحاب المصلحة في المجتمع المدني دعاة ومحاورين ومشاركين في عمليات صنع القرار العام، وكون أن الميزانيات العامة هي الأدوات الرئيسية التي تتخذ الحكومات من خلالها مثل هذه القرارات، فيعتبر المجتمع المدني على نطاق واسع "الأداة الأكبر" لضمان أن يكون المواطنون جزءاً من هذه العملية. يمكن للمجتمع المدني أن يدعم المشاركة الواسعة في عملية الموازنة، من خلال الحملات التوعيمية لشفافية الموازنة، وقيادة مشاركة المواطنين وتوعيتهم بعمليات الموازنة، أو حتى تقديم المساعدة الفنية والتمويل لتنفيذ عملية تشاركية مما يمكن للمجتمع المدني من رفع معايير عملية الموازنة وتحسين نتائج الموازنة بشكل عام¹⁹.

ثانياً: المساهمات الأساسية للمجتمع المدني في المشاركات الميزانياتية

تكمن المساهمات الأساسية للمجتمع المدني في مختلف المشاركات الميزانياتية في أربعة مجالات رئيسية يمكن تصنيفها كالاتي

أ- **المناصرة المجتمعية:** يلعب نشاط المجتمع المدني دوراً مهماً في الحملات من أجل (عوامل) التمكين (الأخرى) للمشاركة في عمليات الميزانية، وقد يشمل ذلك الدعوة إلى مزيد من الشفافية في الميزانية، شن حملة من أجل تشريع يفرض اعتماد عمليات تشاركية، أو الضغط على صناع القرار لتوفير أو

إفساح المجال لمشاركة أوسع في عمليات صنع القرار، بصفته المحاور الرئيسي بين المواطنين والحكومات، يحشد المجتمع المدني ويشجع المواطنين على المشاركة في عملية الموازنة، يتم ذلك من خلال رفع مستوى الوعي حول فرص ومساحات المشاركة وتسهيل الضوء على أهمية وقيمة مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار. كما أن المجتمع المدني مهياً بشكل مثالي ووظيفي لتمثيل وإبراز ومناصرة قضايا واحتياجات وأولويات الفئات التي تعاني من نقص التمثيل في المجتمع. نظرًا لأن المجتمع المدني يعمل بانتظام مع مجموعات المصالح المختلفة وقطاعات المجتمع، فإن لديهم قدرة لا مثيل لها على رفع الأصوات المهمشة أو المهمشة وإدخال وجهات النظر هذه في عمليات الموازنة.

ب- إمكانية الوصول: يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدور تعزيز الإدماج في عمليات الموازنة التشاركية، ويمكن للمجتمع المدني أيضاً أن يساعد في تحسين معرفة الموازنة ووصول المواطنين إلى الميزانية، ومعلومات الموازنة، وعملية الموازنة. قد يستلزم ذلك مجموعة من مبادرات تثقيف المواطنين وأعمال الموازنة المطبقة مثل "إزالة الغموض" عن الميزانيات الغامضة والعمليات الفنية لدعم مشاركة نطاق أوسع من أصحاب المصلحة. توصي شراكة الموازنة الدولية، على سبيل المثال، بنشر "ميزانيات المواطنين" التي تلغي المصطلحات الفنية وتجعل الميزانيات أبسط ويسهل وصول المواطنين إليها.

يمكن للمجتمع المدني أيضاً تسهيل زيادة الوصول إلى الأماكن المدعوة أو المستقلة للمشاركة العامة في عملية الموازنة. يمكن أن يشمل ذلك استضافة مشاورات المواطنين بشأن مقترحات الميزانية في المناطق المحرومة من الخدمة، واستخدام الشبكات المحلية لزيادة توافر الآليات التشاركية، والاستفادة من التكنولوجيا مثل منصات المشاركة الإلكترونية لزيادة المشاركة أيضاً²⁰.

ج- المساعدة: بالإضافة إلى مبادرات التعليم والتوعية الرائدة لتحسين وصول المواطنين إلى عمليات الموازنة، غالباً ما يمتلك المجتمع المدني الخبرة اللازمة لتقديم المساعدة الفنية للحكومات أو المنظمات الدولية التي قد تكون مهمة بتنفيذ أو دعم المبادرات التشاركية. وغالباً ما يتم توجيه هذا التدريب والخبرة أيضاً نحو زيادة القدرة التحليلية والدعوية لمنظمات المجتمع المدني الأخرى لدعم التدخلات القوية والإشراف على عملية الموازنة، ومن المكونات التي لا تقدر بثمن في هذه المساعدة التقنية قدرة المجتمع المدني على إجراء بحث مستقل لتحديد أفضل الممارسات المحلية والدولية.

يمكن تكييف أفضل الممارسات لتعزيز مناهج المشاركة العامة في عمليات الموازنة وبالتالي المساهمة في سياسة موازنة أفضل. كما يمكن للمجتمع المدني أيضاً أن يكمل المساعدة التقنية بالموارد والمساعدات المالية لدعم الحكومات في إنشاء أو تعزيز المساحات المدعوة للمشاركة.

د- المساءلة: وظيفة أساسية أخرى وكفاءة للمجتمع المدني المستقل هي قدرته على تعزيز قنوات المساءلة، من خلال عمله المطبق في الموازنة والتحليلات المستقلة، على سبيل المثال، يمكن للمجتمع المدني إنشاء ونشر ثروة من المعلومات التي يمكن الوصول إليها والتي يمكن للمواطنين أو الهيئة التشريعية أو حتى المراجع العام استخدامها للمشاركة في مداولات الموازنة، ومراقبة التقدم في التزامات الميزانية، والاحتفاظ بها، كما يشجع المجتمع المدني

بشكل مباشر قدرًا أكبر من المساءلة عن طريق جملة أمور منها استخدام الأدلة لمطالبة الحكومات بالالتزام بمعايير معينة وتنفيذ برامج تشاركية فعالة. قد يشمل ذلك تصميم وإدارة أدوات التقييم لقياس التزام الحكومة بأفضل الممارسات حول المشاركة العامة في عملية الموازنة واستخدام هذه النتائج لإعلام جهود المناصرة.²¹

الفرع الثاني: محدودية مشاركة القطاع الخاص في المجال الميزانياتي

عندما تؤكد أشكال المشاركة الجديدة بقوة على دور المنظمات غير الحكومية وجميعيات المجتمع المدني، فإن القطاع الخاص يأخذ في بعض الأحيان مقعدًا خلفيًا للغاية، حيث تشير مراجعة العمليات التشاركية التي يقوم عليها إطار التنمية الشامل للبنك الدولي (CDF) إلى أن القطاع الخاص وجميعياته قد لا تشارك بشكل كبير في عملية تطوير أجندة التنمية طويلة الأجل، حيث أنه في ثلثي البلدان التي طورت أطر التنمية الشاملة، لم يشارك القطاع الخاص في العملية على الإطلاق.²²

بالرغم من أن إدماج القطاع الخاص ومشاركته في عملية الميزانية كانت محدودة، إلا أنه و في العديد من المدن، يمكن للقطاع الخاص الرسمي أن يصوت في بعض الأحيان في عمليات صنع القرار المتعلقة بالميزانية. لذلك، على سبيل المثال، أن شركة المياه والصرف الصحي (SAAE) تمتلك مندوبًا في منتدى الميزانية التشاركية البلدية في إيكابوي، كما نجد في مدينة سانتو أندريه، الواقعة في القلب الصناعي لمنطقة العاصمة ساو باولو (البرازيل)، ممثلين عن قطاعي البتروكيماويات والمعدن للمشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي طويلة الأجل حيث يمكنهم التصويت في لجنة الميزانية التشاركية للمدينة.

وفي مصر، تم تطبيق أحد أقل الأمثلة الناجحة في دمج القطاع الخاص ولكن بطريقة مختلفة. كما في حالة مبادرة سيوة للتنمية الخاصة المستدامة، وقد بدأ هذا المشروع في عام 1997 حيث يشكل العديد من المشاريع للمجتمع المحلي للحد من الفقر في تتماشى مع الحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرات قد صاغت خططها بناءً على مشاركة مجموعات القوى في المجتمع المحلي لضمان الاستدامة والتنفيذ الصحيح لخططهم المقترحة.²³

خاتمة:

عند النظر إلى التصور الفلسفي النظري للمفهوم الميزانياتي التشاركي ومتطلباته يتضح جلياً أنه قد إستوفى مقتضيات ومشتملات الديمقراطية التشاركية وبالتالي فنجاح عملية تشارك القرار المالي (الميزانية التشاركية) ينبثق عنه نظام ديمقراطي تشاركي قويم وسليم.

وعلى هذا الأساس فإن أسمى مراكز التطور الديمقراطي هو إضفاء صفة التشاركية بشكل تتضمن فيه جميع أدوار الميزانياتية للفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية و المتمثلة في المواطنة (الرضا المواطني) والمشاركة المجتمعية (المجتمع المدني بجميع أطيافه) وكذا المبادرات التي تقوم بها القطاع الخاص (المساهمات التنموية والإقتصادية) كونهم يمثلون المحرك الأساسي للأنظمة السياسية والاقتصادية في الدول الديمقراطية.

الهوامش:

- ¹ ناصر الدين باقي دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر -دراسة في الأبعاد والمؤشرات مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، 2017، ص160.
- ² Adalmer Marquetti Participatory Economic Democracy in Action: Participatory Budgeting in Porto Alegre, 1989–2004, Review of Radical Political Economics 44(1) 62– 81, Union for Radical Political Economics, 2012, p64
- ³ Adalmer Marquetti, ibid, p65.
- ⁴ Yves Cabannes and Barbara Lipietz, The Democratic Contribution of Participatory Budgeting, Working Paper Series, No.15-168 Department of International Development London School of Economics and Political Science London, May 2015, p3.
- ⁵ Hollie Russon Gilman, Engaging Citizens: Participatory Budgeting and the Inclusive Governance Movement within the United States, Ash Center for Democratic Governance and Innovation Harvard Kennedy School, January 2016, p1.
- ⁶ Yves Cabannes and Barbara Lipietz, ope.cit p3.
- ⁷ Hollie Russon Gilman, ope.cit p2.
- ⁸ سي محمد بن زرق، الآليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في القانون العام تخصص: قانون الإدارة العامة، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2017، ص ص 60-61.
- ⁹ هبة خماري ودراجي كريم، الميزانية التشاركية: إرساء لمظاهر الحكامة الجيدة من أجل تحقيق التنمية المحلية -دراسة استكشافية لمشروع كابدال بالجزائر 2020/ 2017 -، مجلة الدراسات المالية والإدارية والمحاسبية، المجلد 8، العدد 1، مارس 2021، ص ص 247-248.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص 249.
- ¹¹ سيدي محمد ولد ب، الدولة وإشكالية المواطنة - قراءة في مفهوم المواطنة العربية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص 89-90.
- ¹² سعيدة كحال، الميزانية التشاركية كأحد أبرز المنهجيات لتحقيق تنمية حضرية مستدامة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 60، العدد 60 الجزائر، جوان 2021، ص 319.
- ¹³ عادل انزارن، الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 437.
- ¹⁴ Francesca Manes-Rossi, Features and drivers of citizen participation: Insights from participatory budgeting in three European cities, Public Management Review Published by Informa UK Limited, trading as Taylor & Francis Group, 11 Aug 2021. P 5.
- ¹⁵ Francesca Manes-Rossi, Ibid. PP 5-6.
- ¹⁶ Larry Willmore, Civil Society Organizations, Participation and Budgeting, October 2005, p20, On the website: https://www.researchgate.net/publication/228265115_Civil_Society_Organizations_Participation_and_Budgeting
- ¹⁷ Anoukh de Soysa PARTICIPATORY BUDGETING Public Participation in Budget Processes, Transparency International, 2022, p17.
- ¹⁸ Larry Willmore, ope.cit, p20.
- ¹⁹ Anoukh de Soysa, ope.cit, p17.
- ²⁰ Anoukh de Soysa Ibid, pp18-19.
- ²¹ Anoukh de Soysa Ibid pp18-19.
- ²² United Nations, Citizen Participation and Pro-poor Budgeting; Department of Economic and Social Affairs Division for Public Administration and Development Management, New York, 2005, p52.
- ²³ M. Ibrahim, Guidelines for applying budgeting as a tool for participatory democracy in Egypt, The Sustainable City VII, Vol 155, Department of Architecture, Faculty of Engineering, Cairo University, Egypt, 2012, p261.